

النظام السياسي الأمريكي من منظور الطبقات الاجتماعية 4

يكشف التحليل المقارن للطبقات الاجتماعية في النظام السياسي الأمريكي عن مفارقة جوهرية: فبالرغم من التفاوت الاقتصادي الشديد وتراجع الحركية الاجتماعية، إلا أن الوعي الطبقي والتمثيل السياسي الصريح لمصالح الطبقات أضعف في الولايات المتحدة مقارنةً بمعظم الديمقراطيات الغربية، ولا سيما الأوروبية منها. ويمكن تفسير هذه السمة المُميّزة بعوامل تاريخية ومؤسسية وثقافية.

أولاً: الضعف التاريخي للانقسام الطبقي *Clivage de Classe* وغياب حزب عمالي: يُعدّ غياب حزب اشتراكي أو عمالي رئيسي في الولايات المتحدة تناقضاً صارخاً مع أوروبا، حيث تُعتبر الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فواعل محورية. في إجابته على هذا التساؤل الجوهري، يقدم فيرنر سومبارت، في كتابه "لماذا لا توجد اشتراكية في الولايات المتحدة؟" (Werner Sombart, Pourquoi N'y A-T-Il Pas De Socialisme Aux États-Unis ? 1906)، تفسيرات:

- الرخاء النسبي "على صخرة لحم مشوي وفطيرة تفاح، تحطمت كل التطلعات الاشتراكية". (الفصل الأول) "Roast Beef And Apple Pie"؛
- والحركية الاجتماعية؛
- والانقسامات العرقية والإثنية؛
- والنظام السياسي (الفيدرالية، ونظام الفائز الأول (Scrutin Majoritaire)).

عند إجراء تحليل مقارن مع القارة الأوروبية، يمكننا الإشارة إلى:

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** تبنت الحزب الديمقراطي بعض عناصر الرعاية الاجتماعية (الصفقة الجديدة، المجتمع العظيم (New Deal, Great Society)، ولكنه لا يزال حزباً جامعاً (Un Parti Attrape-Tout Catch-All) لا يمتلك قاعدة طبقية حصرية. أما الحزب الجمهوري، فيدافع بوضوح عن مصالح الشركات وأصحاب الدخل المرتفع.
- **أوروبا:** رسّخت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية (ألمانيا - الحزب الاشتراكي الديمقراطي، المملكة المتحدة - حزب العمال) وأحياناً الأحزاب الشيوعية (فرنسا - تاريخياً - الحزب الشيوعي الفرنسي) التمثيل السياسي للطبقة العاملة. لطالما تشكّل الانقسام بين اليسار واليمين بفعل قضية إعادة توزيع الثروة.

ونتيجةً لذلك، في الولايات المتحدة، غالباً ما تُوجّه الصراعات الطبقيّة عبر الانقسامات الثقافية (القيم، العرق، الدين) بدلاً من معالجتها كصراعات اقتصادية مباشرة.

ثانياً: دور النقابات: سلطة مضادة تم إضعافها: يُقلّل ضعف الحركة العمالية الأمريكية بشكل كبير من قدرة الطبقة العاملة على التنظيم السياسي. هذه الأطروحة أبرزها وتناولها جيك روزنفيلد في كتابه "ما لم تعد النقابات تفعله (Jake Rosenfeld, What Unions No Longer Do 2014). إذ يُبين كيف ساهم تراجع النقابات في تفاقم عدم المساواة وإضعاف الصوت السياسي للعمال، حيث كتب: "لم تعد النقابات تؤدي دورها السابق: فهي لم تعد تُقلّل من عدم المساواة، ولا تُعزّز المشاركة السياسية للعمال، ولا تُوازن النفوذ السياسي للشركات." (مقدمة الكتاب).

باستعمال التحليل المقارن، يمكن الإشارة إلى:

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** نسبة الانضمام إلى النقابات في القطاع الخاص حوالي 6٪ (من أدنى النسب في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE). وقد أضعفتها قوانين مثل قانون (تافت-هارتلي Taft-Hartley Act 1947) والعداء الثقافي تجاه "العمل الجماعي" Une Hostilité "Culturelle Au "Collectivisme".
- **شمال أوروبا (السويد، الدنمارك):** نسب الانضمام إلى النقابات تتجاوز 65٪، مع وجود أنظمة تفاوض جماعي مركزية. تُعدّ النقابات شركاء اجتماعيين أساسيين.
- **فرنسا:** معدلات انضمام منخفضة للنقابات (حوالي 8٪)، لكن نفوذًا مؤسسيًا قويًا من خلال انتخابات أماكن العمل وقوة تعبئة اجتماعية كبيرة.

إن الأثر السياسي المترتب عن ذلك، هو ضعف النقابات الأمريكية يفسح المجال أمام جماعات المصالح الاقتصادية (جماعات الضغط التابعة للشركات)، ويفسر جزئيًا سبب ضعف حماية قوانين العمل هناك (الحد الأدنى للأجور، الإجازات المدفوعة).

ثالثًا: التصويت الطبقي: رابطة معكوسة وهشة: تُعدّ العلاقة بين الانتماء الطبقي وسلوك التصويت أضعف وأكثر تناقضًا في الولايات المتحدة مقارنةً بأوروبا. يبيّن توماس بيكيتي، في كتابه (رأس المال والأيدولوجيا Thomas Piketty, Capital et Idéologie 2019) كيف أُعيد تشكيل الأنظمة الحزبية. في الولايات المتحدة، يصف نظامًا أصبح فيه الحزب الديمقراطي حزب "البراهمة اليساريين Brahmanes De Gauche" (خريجي الجامعات)، والحزب الجمهوري حزب "المواطنين الأصليين من ملاك العقارات Nativistes Propriétaires" (البيض الأقل تعليمًا والأكثر ثراءً)، متجاهلاً بذلك الطبقات العاملة. كتب يقول: "لقد تحوّل النظام السياسي الأمريكي إلى صراع بين "يسار البراهمة" و"يمين التجار"، مع إهمال نسبي للطبقات العاملة من قبل كلا التحالفين." (الجزء الرابع، الفصل 14).

تحليل مقارن:

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** انعكاس في تصويت Inversion Du Vote الطبقة البيضاء: يصوّت البيض غير الحاصلين على شهادة جامعية (الطبقة العاملة) في الغالب للحزب الجمهوري، بينما يصوّت البيض حاصلون على شهادة جامعية (الطبقة العليا) للحزب الديمقراطي. يُعدّ هذا الاستثناء الأبرز في العالم الغربي.
- **أوروبا:** لا يزال التصويت الطبقي التقليدي (العمال على اليسار، والإطارات على اليمين) أكثر وضوحًا، وإن كان قد تراجع. ففي فرنسا، على سبيل المثال، لا تزال الطبقة العاملة تميل إلى اليسار أكثر من الإطارات، على الرغم من أن بعضهم يتحوّل نحو حزب التجمع الوطني.

يمكن تفسير ذلك بطغيان الاستقطاب الثقافي (القضايا المجتمعية، والهوية الوطنية) على الاهتمامات والرهانات الاقتصادية لدى العديد من الناخبين البيض الأمريكيين من الطبقة العاملة.

رابعًا: النفوذ السياسي للطبقات: الأوليغارشية الانتخابية؟ يُظهر النظام السياسي الأمريكي حساسيةً بالغةً تجاه تفضيلات الأثرياء، على حساب الطبقتين الوسطى والعاملة. بيّن مارتن جيلينز، في كتابه

(الثراء والنفوذ: التفاوت الاقتصادي والسلطة السياسية في أمريكا Martin Gilens, Affluence And Influence: Economic Inequality And Political Power In America 2012)، ومن خلال تحليل ما يقارب 1800 مقترح سياسي عام، أن لتفضيلات الأثرياء (أعلى 10% Le Top 10) تأثيراً حاسماً، بينما تكاد تفضيلات الطبقتين الوسطى والدنيا تكون معدومة. يقول: "يكاد النفوذ السياسي للأمريكيين العاديين أن يكون معدوماً. تستجيب الحكومة الأمريكية لتفضيلات المواطنين الميسورين اقتصادياً، وتتجاهل تماماً تفضيلات الفقراء والطبقة الوسطى." (الفصل 3).

من خلال تحليل مقارن، يمكن ملاحظة:

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** هذا التحيز الطبقي واضحٌ للغاية، ويتعزز من خلال نظام تمويل الحملات الانتخابية، وضغط جماعات المصالح، وضعف قدرة النقابات على موازنة هذا التحيز.
- **أوروبا:** يوجد التحيز أيضاً، ولكنه أقل وضوحاً بشكل عام بفضل اللوائح الأكثر صرامة بشأن التمويل السياسي، والصحافة الأكثر تنوعاً، والأحزاب الجماهيرية التي يتعين عليها أن تجيب على قاعدتها الانتخابية.

خامساً: السياسات الاجتماعية والضريبية: بقايا دولة الرفاه Un État-Providence Résiduel: يعكس الطابع المحدود والمجزأ لدولة الرفاه الأمريكية ضعف النفوذ السياسي للطبقة العاملة، بل ويُعزّزه. غوستا إيسينغ-أندرسن، في كتابها (عوامل دولة الرفاه الثلاثة Gøsta Esping-Andersen, Les Trois Mondes De l'État-Providence 1990)، وفي تصنيفها الكلاسيكي، تُصنّف الولايات المتحدة ضمن النظام "الليبرالي" (أو "المتبقي Résiduel"): حيث تكون المساعدات الاجتماعية في حدها الأدنى، وغالباً ما تخضع لشروط الدخل Means-Tested، وتوصّف اجتماعياً Stigmatisante. ويتم ضمان الحماية الاجتماعية في المقام الأول من خلال السوق (التأمين الخاص، والمعاشات التقاعدية الممولة Retraites Par Capitalisation).

يسمح التحليل المقارن بالملاحظة الآتية:

- **الولايات المتحدة (النظام الليبرالي):** لا يوجد تأمين صحي شامل، ومعاشات تقاعدية عامة متواضعة (الضمان الاجتماعي)، ولا إجازة مدفوعة الأجر مضمونة بموجب القانون الفيدرالي. وتختلف السياسات الاجتماعية اختلافاً كبيراً من ولاية إلى أخرى.
- **شمال أوروبا (النظام الاشتراكي-الديمقراطي):** خدمات عامة شاملة (الرعاية الصحية، التعليم)، ومزايا سخية، ودور قوي للدولة.
- **أوروبا القارية (النظام المحافظ-الكوربوراتي Régime Conservateur-Corporatiste):** الحماية الاجتماعية مرتبطة بالعمل والوضع المهني (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا).

النتيجة المترتبة عن ذلك هو أن دولة الرفاه الأمريكية، لكونها أقل شمولية وأقل توزيعاً للموارد، لا تُرسخ التضامن بين الطبقات، وتترك الأفراد يُدبرون أمورهم بأنفسهم في السوق، مما يُعمّق التفاوتات ويُضعف الشعور بالمصير المشترك.

سادساً: الحركية الاجتماعية La Mobilité Sociale و"الحلم الأمريكي": أسطورة تُشكّل البنية السياسية: يلعب الإيمان بالحركية الاجتماعية ("الحلم الأمريكي") دوراً محورياً في إضفاء الشرعية

على عدم المساواة وتخفيف حدة الصراع الطبقي. جينيفر م. سيلفا، في كتابها ("التقصير: مرحلة البلوغ لدى الطبقة العاملة في عصر عدم اليقين" Jennifer M. Silva, Coming Up Short: Working-Class Adulthood In An Age Of Uncertainty 2013)، تُبين من خلال المقابلات، كيف يُفسّر الشباب الأمريكيون من الطبقة العاملة مصاعبهم الاقتصادية على أنها إخفاقات شخصية، مما يُقوّض أي شعور بالتضامن الطبقي. كتبت: "يُنظر إلى عدم الاستقرار الاجتماعي أو الهشاشة الاجتماعية La précarité على أنها أزمة ذاتية، وعيب شخصي، وليس حالة اقتصادية مشتركة. هذه الفردية تمنع تكوّن الوعي الطبقي." (الفصل الخامس).

يُمكّن التحليل المقارن من ملاحظة:

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** الحركية الاجتماعية بين الأجيال فيها أقل في الواقع منه في العديد من الدول الأوروبية (كندا، والدول الاسكندنافية، وألمانيا). ومع ذلك، يبقى الإيمان بهذه الحركية قويًا للغاية، مما يُنبّط المطالب الجماعية.
- **أوروبا:** يُنظر إلى الحركية الاجتماعية على أنه أكثر محدودة، وغالبًا ما يُنظر إلى عدم المساواة على أنها نتاج للبنى الاجتماعية بدلاً من كونها نتاجًا للجدارية أو افتقاد هذه الجدارية الفردية.

إن التوليفة المقارنة بخصوص لغز ضعف تسييس الطبقات الاجتماعية في الولايات المتحدة، ومن منظور مقارن، تتسم العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والنظام السياسي الأمريكي بعدة مفارقات:

- أ. تفاوت/عدم مساواة شديدة، وتسييس ضعيف:** تُعدّ الولايات المتحدة صاحبة أعلى مستوى من التفاوت في الدخل بين الديمقراطيات المتقدمة، ومع ذلك، فإن الوعي السياسي والتنظيم السياسي القائم على الطبقة هما الأضعف.
- ب. نظام حزبي لا يهيكل الانقسامات الطبقيّة:** بينما لطالما مثّلت الأحزاب اليسارية في أوروبا مصالح الطبقة العاملة، فإن الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة هما ائتلافات متعددة الطبقات تسود فيها الانقسامات العرقية والدينية والثقافية.
- ج. تمثيل سياسي منحاز بشدة لصالح الأثرياء:** النفوذ السياسي للمواطنين الأثرياء طاغٍ مقارنةً بنفوذ الطبقتين الوسطى والعاملة، وهي ظاهرة أكثر وضوحًا مما هي عليه في أوروبا.
- د. دولة رفاه محدودة لا تُخفف من حدة التفاوت:** يؤدي غياب شبكات حماية اجتماعية شاملة وفعّالة إلى ترك الأفراد تحت رحمة السوق، مما يُضعف قدرتهم التفاوضية الجماعية.
- هـ. ثقافة فردية تُعيق الوعي الطبقي:** تُؤدي أيديولوجية الجدارية ("الحلم الأمريكي") وهيمنة الهويات العرقية إلى تفتيت المصالح الاقتصادية المشتركة.

في الأخير، يمكن القول أنه لا شك بأن الطبقات الاجتماعية موجودة في الولايات المتحدة، لكنها تعمل كقوة سياسية خافتة وغير مباشرة.

- فالنظام السياسي، عبر تاريخه (غياب الإقطاع)،
- ومؤسساته (التصويت بالأغلبية، والفيدرالية، والانتخابات التمهيدية)،
- وثقافته (الفردية، والجدارية)،
- واقتصاده السياسي (ضعف النقابات، ونفوذ جماعات الضغط)،

قد كبح جماح تشكيل سياسة طبقية واضحة.

وتتجلى الصراعات الاقتصادية بطرق مشوهة،

- من خلال حروب ثقافية (الإجهاض، والأسلحة، والهجرة)
- أو ثورات شعبية (ترامب، وساندرز) تتجاوز حدود الطبقات التقليدية.

لفهم السياسة الأمريكية، من الضروري تحليل كيفية تحوُّل التفاوتات المادية إلى انقسامات هوياتية في نظام لا يزال فيه الحديث عن "الطبقة" من المحرمات. ويُعد هذا النقص في التمثيل الاقتصادي المباشر مصدرًا رئيسيًا للغضب والاستقطاب والخلل السياسي الراهن.